

العراق

وسياسة حسن الجوار تجاه تركيا وإيران

Iraqi good neighbors policy toward turkey and Iran

أ.د. سعد حقي توفيق

كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد

المقدمة

يعد موضوع سياسة حسن الجوار من المواضيع المهمة في العلاقات الدولية، إذ أنها سياسة تعمل على تنمية وتطوير العلاقات بين دول متجاورة، وتندرج في إطار التعاون في العلاقات بين الدول وتنبذ سياسة الصراع. إن العراق يمر الآن بمرحلة جديدة تتطلب بناء تجربة سياسية جديدة في الداخل، ولهذا فإن الجديد ينبغي أن يسود سياسته الخارجية أيضاً متمثلاً في تبني سياسة حسن الجوار. لقد أكد دستور العراق للعام 2005 في مادته الثامنة على مبدأ حسن الجوار في علاقات العراق الخارجية مما يعني انه أصبح ركناً أساسياً من أركان سياسته الخارجية. إن تركيا وإيران دولتان كبيرتان في المنطقة ويمكن أن نطلق عليهما وصف الدول المتوسطة بمعايير حجم الدول في العلاقات الدولية، ولهما قوة عسكرية وبشرية كبيرة وتأثيرات إقليمية أيضاً مما يمكن يضعهما في مرتبة القوى الإقليمية الكبرى في الشرق الأوسط والقوقاز. وبما أن العراق دولة متعددة المذاهب والأعراف، ويمر بمرحلة تطور مهم في بناء الدولة والمؤسسات السياسية والتجربة الديمقراطية، فإن سياسة حسن الجوار تندرج في إطار بناء علاقات خارجية فاعلة ونشطة يمكن أن تنعكس إيجابياً على بناء هذه التجربة وتساهم في تطور العملية السياسية وتعمل على تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية. والحق أن سياسة حسن الجوار تجاه تركيا وإيران ليست وليدة المرحلة الحالية، وإنما هي امتداد لممارسات سابقة. حيث ارتبطت الدول الثلاثة في الماضي بمواثيق ومعاهدات صداقة، فضلاً عن ارتباطها مالياً وعسكرياً وسياسياً في حلف

بغداد الذي تأسس عام 1955: وعليه سنسعى في هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على سياسة حسن الجوار ولمكانية تحقيقها في ظل الظروف الداخلية والإقليمية والدولية.

أولاً: العراق وسياسة حسن الجوار

أ: معنى سياسة حسن الجوار

تعني سياسة حسن الجوار تعني "العمل من أجل إنماء وتطوير التعاون وتحقيق السلام والأمن بين الدول المجاورة لبعضها البعض جغرافياً وأن تقبل بعض الالتزامات التي تقضي بعدم اللجوء إلى الحرب، وأن تعمل على إقامة علاقات صريحة بينها أساسها العدل وأن تعمل على سيادة العدالة وتحترم بنزاهة كافة الالتزامات المترتبة على المعاهدات¹. وترجع أصول سياسة حسن الجوار إلى السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة في عقد الثلاثينات من القرن الماضي بهدف تحسين علاقاتها مع بلدان أمريكا اللاتينية. وكانت تعني بتلك السياسة احترام الجار الذي يحترم التزاماته ويحترم قدسية الاتفاقات التي يبرمها مع عالم الجيران. وعلى الرغم من أن العالم كله كان مقصوداً بهذه السياسة في البداية، لكنها أصبحت فعلياً نهجاً جديداً لمعاملة بلدان أمريكا اللاتينية كبلدان صديقة متساوية في الحقوق مع الولايات المتحدة. وكان الهدف من سياسة حسن الجوار التغلب على آثار نصف قرن من المرارة التي خلفتها سياسة الولايات المتحدة وسيطرتها التجارية وتدخلها السياسي والعسكري في شؤون تلك البلدان. وبموجب هذه السياسة أنهت الولايات المتحدة مدة طويلة من تدخلها في شؤون بلدان أمريكا اللاتينية، وتمكنت من زيادة التجارة معها عن طريق خفض التعريفات الكمركية بالتفاوض وإنشاء بنك الصادرات والواردات².

ب: مرجعيات سياسة العراق لحسن الجوار

تستمد سياسة العراق لحسن الجوار من مرجعيات تعود في جانب منها إلى زيارة الملك فيصل الأول ملك العراق إلى تركيا في تموز 1931، حيث أكد مصطفى كمال أتاتورك الرئيس التركي آنذاك على ضرورة قيام سياسة حسن الجوار مع دول الجوار كافة ولاسيما العراق حيث كانت تركيا آنذاك تنتهج سياسة السلم في الداخل والخارج³. ويعود جانب آخر من تلك السياسة إلى ميثاق سعد آباد بين العراق وتركيا

وإيران وأفغانستان الموقع في قصر سعد آباد في طهران في 8 تموز 1937، حيث أكدت هذه الدول على:

1. الامتناع المطلق عن أي تدخل في شؤونهم الداخلية.
2. حرمة الحدود المشتركة.
3. التشاور فيما يخص كل الاختلافات التي لها صبغة دولية ولها علاقة بمصالحهم المشتركة.
4. الامتناع عن العدوان.

ووقع العراق مع إيران معاهدة حل الخلافات بين الدولتين بالطرق السلمية في 24 تموز 1937، ومعاهدة الصداقة في 18 تموز 1937 التي أكدت في مادتها الأولى "يسود فيما بين مملكة العراق وجمهورية إيران وكذلك فيما بين رعايا الدولتين، سلم دائم وصداقة لا تتغير"⁴. ووقع العراق وتركيا معاهدة صداقة وحسن الجوار في 29 آذار 1946، أكدت المادة الأولى منها على "احترام الطرفين أحدهما الآخر وكذلك الحدود الفاصلة بين البلدين والتعهد بإتباع سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخر"⁵، هذا إلى جانب مرجعية سياسة حسن الجوار بالنسبة لبلدان العالم الثالث التي أكدتها المعاهدة الهندية-الصينية في 20 نيسان 1954 بشأن التبت وتقوم على الأسس الآتية:

1. الاحترام المتبادل لسيادة الدولتين وسلامة أراضيها.
2. عدم الاعتداء.
3. عدم التدخل في الشؤون الداخلية.
4. المساواة والمنفعة المتبادلة.
5. التعايش السلمي.

وقد تبنتها حكومتا البلدين المذكورين في علاقاتهما المتبادلة وأدرجت في البلاغ المشترك الصادر في 28 حزيران 1954. وقد أقرت هذه المبادئ كل من حكومتي الصين وبورما في 29 حزيران 1954 واعتبرتها أساسا لعلاقاتهما المشتركة، وحكومتا يوغسلافيا والهند في 22 كانون الأول 1954، وحكومتا يوغسلافيا وبورما في 17

كانون الثاني 1955، وحكومتا الصين والنيبال في 1 آب 1955. قد أقرت هذه المبادئ معظم الدول الآسيوية وفي مقدمتها الصين والهند وبورما واندونيسيا ولاوس وفيتنام وكمبوديا وسوريا ومصر والعراق واليمن والمملكة العربية السعودية وأفغانستان فضلا عن بولندا ويوغسلافيا، واعتبرتها أساسا لعلاقاتها الدولية. واستوحى مؤتمر باندونغ الافروآسيوي المنعقد في 18 نيسان 1955 مبادئه وقراراته من هذه المبادئ الخمسة⁶.

ثانياً: العوامل التي تؤثر على سياسة العراق لحسن الجوار تجاه تركيا وإيران أ. القضية الكردية

تعد القضية الكردية من أهم القضايا التي تشغل بال تركيا وإيران في علاقاتهما مع العراق لوجود أقلية كردية في كلا الدولتين وظهور حركات عصيان كردية ضد حكومتيهما. وفي الوقت الذي حصل فيه الأكراد في العراق على حقوقهم لا يزال أكراد تركيا وإيران محرومون من هذه الحقوق. إن ظهور إقليم فدرالي كردي في شمال العراق أو إثارة الأكراد موضوع قيام دولة مستقلة في شمال العراق يقلق كثيراً هاتين الحكومتين خشية من انتقال الأمر إلى أكرادهما مما كان حافزاً للحكومة التركية إلى مزيد من التعاون والتنسيق مع إيران وحتى سوريا حيث تعيش فيها أقلية كردية ستأثر حتماً بالوضع العراقي واحتمالاته المستقبلية. إن الحكومة التركية شعرت بورطة كبيرة في إقامة علاقات مع أكراد العراق في ظل النظام السابق بل ومساعدتهم في حماية أنفسهم، حيث كانت الطائرات الأمريكية قبل احتلال العراق تتطلق عام 1991 من قاعدة انجريك في جنوب تركيا لمنع الجيش العراقي من الاقتراب من شمال خط العرض 38، وسعت تركيا في الوقت نفسه إلى التواصل مع أكراد العراق لضمان مستقبل العلاقة معهم، ولكي لا يكون أكراد تركيا في الخندق المعادي لها في مساعيها الرامية لإيجاد الحلول لأكراد العراق⁷. إن ما يقلق الحكومة التركية هو انطلاق نشاطات حزب العمال الكردستاني PKK من كردستان العراق لاسيما بعد الاحتلال. إذ تخشى الحكومة التركية من نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق، وتعدده أكبر تهديد أمني بالنسبة لها خشية من قيام دولة كردية محتملة في شمال العراق. وأظهرت تركيا

في هذا الإطار عدم رضاها عن التحالف الوثيق بين الولايات المتحدة وأكراد العراق مما دفعها إلى توثيق علاقاتها مع إيران التي يقوم فيها حزب العمال الكردستاني PJAK بنشاطات، ويشن الهجمات على مراكز شرطتها الحدودية الأمر الذي دفع كل من تركيا وإيران إلى زيادة التقارب بينهما، ولأول مرة في تاريخ البلدين تحدث عمليات عسكرية مشتركة بينهما⁸.

والحق أن التداخل الأمني بين الدول المتجاورة وحق كل بلد في المنطقة في تحقيق أمنه، يدفع هذه الدول إلى التعاون فيما بينها أحياناً أو التباعد عن بعضها عن البعض أحياناً أخرى، وتركيا وإيران جارتان تربطهما حدود مشتركة تزيد مسافتها عن خمسمائة كيلومتر وكل منهما لها ثقلها في المنطقة. وعلى الرغم من أن المشكلة الكردية تشكل مثلاً بين سوريا وإيران وتركيا إلا أن القلق التركي هو الأكبر لان نشاطات حزب العمال الكردي في تركيا أوسع واكبر وتشمل منطقة واسعة منها، لذلك كان لا بد للقادة الأتراك بعد معاناتهم الكبيرة من هذه المشكلة من أن يبحثوا عن حلفاء لهم لمواجهة⁹. وإذا ترى تركيا أن أي تحول يؤدي إلى إضعاف إيران سيمهد الطريق أمام قيام دولة كردستان، فقد دفعها هذا القلق لمعارضة أي هجوم ضد إيران بشكل علني. وشعرت طهران بهذا القلق التركي وقامت باتخاذ عدة خطوات من شأنها إبداء حسن نواياها تجاه تركيا، وكان أهمها توقيع معاهدة أمنية بين البلدين في 21 شباط 2006 لزيادة حجم التعاون الأمني والعسكري بينهما ومواجهة الإرهاب. ورحبت تركيا بالهجمات الإيرانية ضد مواقع حزب العمال الكردي في شمال العراق رغم أن هذه الهجمات أثارت اعتراض الحكومة العراقية¹⁰. ويرى البعض أن تركيا تشعر بالندم على تشجيعها لأكراد العراق على تكوين نواة دولة كردية حينما وافقت على حمايتهم بإقامة منطقة الحظر الجوي في شمال العراق بواسطة طائرات أمريكية وبريطانية تنطلق من قاعدة انجريك الجوية في العام 1991. وجاءت موافقة تركيا على ذلك ليقوم أكراد العراق الذين استفادوا من منطقة حظر الطيران بمنع أي وجود مسلح لعناصر حزب PKK وعدم جعل المنطقة ملاذاً لهم أو بناء قواعد فيها ضد تركيا. وقد ضمنت الولايات المتحدة اتفاق الزعيمين الكرديين بشأن المشاركة في سلطة كردستان

العراق في إطار دولة فدرالية. لكن حكومة بلند أجويد رفضت هذا الاتفاق خشية من تقسيم الأراضي العراقية مما يؤدي إلى قيام سلطة كردية عراقية تؤثر سلباً على مشكنتها الكردية¹¹.

لقد توترت العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا قبيل الغزو الأمريكي للعراق، وانعكس ذلك سلباً على العلاقات بينهما حتى قامت تركيا بمساعيها لحل الأزمة. إذ يثير الملف العراقي هواجس تركيا من قيام حكومة كردية في شمال العراق، لاسيما مع تشجيع الأكراد للحصول على حقوق واسعة للحكم الذاتي، واتضح هذا من خلال محاولة الأكراد ضم كركوك، حيث شعر الأتراك أن الولايات المتحدة وجهت إليهم ضربة عن طريق الأكراد المتمركزين في شمال العراق¹². وحصلت في تركيا تطورات جديدة في المشهد الكردي بعد الانتخابات التشريعية في 22 تموز 2007 التي حقق الأكراد فيها نجاحات واضحة عن طيرقين: الأول: قائمة حزب العدالة والتنمية التي حصلوا فيها على (88) مقعداً من مجموع المقاعد الـ (341) التي حصل عليها الحزب. والثاني: الترشيحات الفردية المستقلة التي حصلوا منها على (24) مقعداً مما يعد إنجازاً يضاف إلى رصيد حزب العدالة والتنمية¹³. وأصبح من الواضح بالنسبة للحكومة التركية أن معالجة القضية الكردية تتطلب تعايش مكونات المجتمع التركي بسلام ولخاء في أجواء ديمقراطية تضمنتها التعديلات الدستورية التي أجريت في تركيا ورحب بها الأكراد كوسيلة وحيدة لضمان حقوقهم الثقافية ضمن الجغرافية الحالية ولو على مراحل بعد أن أثبتت السنوات العشر الأخيرة من القتال أن أسلوب الحرب لن يساعدهم في تحقيق أي من أهدافهم التي لم تعد تحظى باهتمام وتأيد دول الجوار مثل سوريا وإيران بل وحتى دول أخرى في المنطقة¹⁴.

لقد اضطرت تركيا إلى القبول بالحلول السلمية بعد أن أصبحت البيئة الدولية بصورة عامة والبيئة الأوروبية بصورة خاصة مهياًة لقبول كيان سياسي كردي أي كانت تسميته في شمال العراق، وكانت تركيا تخشى من تحول الفراغ السياسي الناشئ في العراق في مرحلة ما بعد الاحتلال إلى مشكلة تتطلب حلاً دولياً. إذ يعد الوضع الكردي في شمال العراق سابقة خطيرة لتركيا التي اتضح لها وجود مؤشرات لقيام دولة

كردية في العراق مستقبلاً مما يعني في المحصلة النهائية تقويض جهودها طوال العقود الماضية للحيلولة دون إقامة كيان كردي مستقل¹⁵. وبعد الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على تركيا، لاسيما بعد إقرار معايير كوبنهاغن في العام 2002، اعترفت تركيا بأكرادها بوصفهم أقلية. وعلى الرغم من عدم السماح لهم بتدريس لغتهم القومية في مدارسهم وجامعاتهم ولا باستخدامها في الإذاعة ومحطات التلفزيون والصحف، إلا أن هناك تغيير واضح في تركيا وسلوكها وطريقة تعاملها مع القضية الكردية وكل تفرعاتها التي لم تكن توافق عليها سابقاً¹⁶. ومع ذلك تسعى تركيا للمساهمة في تحديد مستقبل شمال العراق ومصيره بالاستفادة من التغيير في الموقف الأمريكي من عناصر حزب العمال الكردستاني PKK في شمال العراق والذي عدته الولايات المتحدة منظمة إرهابية وسعت إلى مكافحته وحظر تسال مسلحيه إلى الأراضي التركية بالتعاون مع أنقرة، وحتى بروز احتمال القيام بعملية عسكرية أمريكية- تركية مشتركة ضد عناصره. وقد أدى ذلك إلى تهدة مخاوف أنقرة من وقوف واشنطن موقف المتفرج إزاء نشاطات هذا الحزب في شمال العراق، حيث يقيم سبعة معسكرات في الأقل، لاسيما، بعد تنامي المشاعر المعادية للولايات المتحدة في تركيا إلى درجة أن مسئولين كباراً في المؤسستين السياسية والعسكرية، أخذوا يتساءلون علناً عما إذا كانت الولايات المتحدة تستخدم حزب العمال الكردستاني للإساءة إلى المصالح التركية¹⁷.

وانسجاماً مع هذه المستجدات قام رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بزيارة رسمية إلى تركيا وقع فيها على وثيقة مع أردوغان في 2007 لمكافحة حزب العمال الكردستاني وتعهد خلالها بإنهاء وجود هذا الحزب في شمال العراق. ولا شك أن عدم سيطرة الحكومة المركزية العراقية على الحدود العراقية- التركية ونشاطات الأكراد فيها أصبح عاملاً مساعداً على دفع الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرزاني للسيطرة على المنطقة واستخدامها وسيلة ضغط على واشنطن للحصول منها على تعهدات بضم محافظة كركوك إلى إقليم كردستان العراق. أن هذه التطورات دفعت الحكومة التركية إلى تطوير علاقاتها مع الحكومة العراقية، ولسيما، العلاقات التجارية

بما يزيد من أصدقائها ويدعم اقتصادها¹⁸، وقد وقع رئيسا وزراء العراق وتركيا نوري المالكي ورجب طيب أردوغان أثناء زيارة الأخير إلى بغداد في 15 تشرين الأول 2009 على حزمة كبيرة من الاتفاقيات الاقتصادية بلغ عددها نحو 48 بروتوكولا. ومن اجل ذلك عمدت تركيا إلى مساومة الولايات المتحدة في إطار مشروعها الشرق الأوسط الكبير بحيث تضطلع بدور في هذا المشروع مقابل ضمانات أمريكية بعدم قيام دولة كردية في شمال العراق، وان تعمل واشنطن على وقف دعمها للأكراد الذين أصبوا حسب رأي أنقرة قوة مهيمنة في العراق. وسعت تركيا أيضا إلى تشكيل طوق إقليمي يحاصر الطموحات الكردية ويكون عامل ردع لأية توجهات نحو إقامة دولة للأكراد سواء في العراق أم في المنطقة¹⁹.

ب: قضية كركوك

تعد قضية كركوك من ثوابت السياسة التركية حيال العراق، وترتبط هذه القضية بقضية أكبر هي القضية الكردية، حيث تسعى الحكومات التركية المتعاقبة إلى الحفاظ على حقوق التركمان في محافظة كركوك. وبما أن تركيا تعارض منح الأكراد حكماً ذاتياً واسعاً يمكن أن يفتح الباب أمامهم لاحقاً على استقلال كامل فإنها ترى أن إعلان حكومة كردية مستقلة في شمال العراق يمكن أن يكون سبباً للحرب، وهذه مسألة محسومة كلياً لدى أنقرة. والحق أن قيام إقليم كردستان العراق شجع تركيا على المطالبة بمنح تركمان العراق - منطقة كركوك - حقوقاً ثقافية وحكماً ذاتياً وألا يكونوا بأي حال تابعين لمنطقة الحكم الذاتي الكردي المحتملة في المستقبل ليبقى التركمان (مجالاً حيويًا) تركيا داخل العراق سواء تجاه بغداد أو تجاه الأكراد. إن أي محاولة للتدخل التركي العسكري في شمال العراق ستجابه برفض الأكراد والولايات المتحدة، ويحذر معظم المراقبين داخل تركيا من التورط التركي في شمال العراق لان ذلك سينعكس سلباً على المفاوضات التركية مع الاتحاد الأوروبي، ولان الفوضى الكردية في شمال العراق ستمتد إلى جنوب شرقي تركيا حيث الغالبية من الأكراد، ولان الاقتصاد التركي سيتلقى ضربة قاصمة، كما أن ذلك سيوجه ضربة قوية للإصلاحات السياسية وبالتالي نهاية كل الرهانات المتعددة لحزب العدالة والتنمية في

الداخل والخارج مما يعني الدمار بالنسبة لتركيا وهو ما لا يمكن أن يفكر به أو يُستدرج إليه حزب العدالة والتنمية²⁰. لذلك تدعو تركيا إلى حل قضية كركوك عبر التصالح بين أبنائها، وحذر أردوغان من مخاطر الحروب المذهبية والعرقية في العراق، وقال إن تقسيم العراق وتغيير الوضع في كركوك وفرض أمر واقع على الجميع أمر غير مقبول وخطير جداً. ويمكن أن نشير إلى وثيقة الأمن القومي التركي التي أقرها مجلس الأمن القومي والحكومة في تركيا في نهاية تشرين الأول 2005 وجاء في بعض بنودها ما أعلنته الصحف التركية من أن إعادة بناء العراق على أسس أثنية لا يشكل أساساً لبناء دولة دائمة، كما تم التأكيد على عدم وضع كركوك تحت تأثير مباشر لأية مجموعة اثنية مما يعني تأييد تركيا إما لبقاء كركوك ضمن إطار العراق الموحد أو أن تكون إقليمياً بحد ذاته²¹.

ج: المعطيات الجغرافية والسياسة الإقليمية لتركيا وإيران حيال العراق

للعراق حدود طويلة مع إيران تبلغ 1400 كم و300 كم مع تركيا، وقد كان لمجاورة الاتحاد السوفيتي سابقاً لهاتين الدولتين أثر مباشر على سياستيهما الدولية والإقليمية. وبالنظر للاختلاف الأيديولوجي بينهما وبين الاتحاد السوفيتي، فقد انضوت كل من تركيا وإيران تحت مظلة الغرب، حيث انتمت تركيا إلى حلف الأطلسي في العام 1952، وانتمت إيران إلى حلف بغداد في العام 1955. ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لم تعد هاتان الدولتان تجاوران هذه القوة العظمى، بل أصبحتا تجاوران دولا جديدة ضعيفة انبثقت عن تفكك الاتحاد السوفيتي مما منح مركزاً وقوة لهاتين الدولتين تجاه العراق الذي خرج من حرب الكويت في العام 1991 ضعيفاً ومقيداً بالعقوبات بما اضعف دوره في السياسة الإقليمية وكموازن لإيران. وتتطلب الجغرافية من العراق مراعاة هذه المسألة في علاقاته الإقليمية. وقد ترك الموقع الجغرافي لتركيا بصماته على السياسة الخارجية التركية في المجالين الإقليمي والدولي ودفعها إلى التحرك سياسياً وفق أطر حرصت على التعامل ضمنها مجتمعة قدر الإمكان بسبب تداخلها مما تجتمع فيه العلاقة مع الشرق الأوسط، وطموحات النفوذ وأداء دور إقليمي مؤثر فيه، والعلاقة مع الغرب لحماية أمنها، لذا اتصفت السياسة

الخارجية التركية بكونها تعبير عن محاولة مستمرة للتوفيق بين انتمائها الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وتحالفها الدولي مع الولايات المتحدة خاصة والغرب بعامه بمعنى أنها سياسة ذات محاور متعددة فرضتها الظروف الداخلية والخارجية التركية²². لقد كان تغيير الوضع الراهن *Statu que* في العراق بعد الاحتلال مثار خشية العديد من دول الجوار الجغرافي للعراق وفي مقدمتها تركيا وسوريا وإيران. ولعل النقطة المشتركة في مخاوف هذه الدول تكمن، كما اشرنا آنفاً، في احتمال ظهور كيان كردي فيدرالي في مرحلة أولى، ومستقل في مرحلة لاحقة. وكان هذا العامل إضافة إلى عوامل أخرى، محركاً لسلطة حزب العدالة والتنمية لإيجاد آلية تنسيق بين معظم دول الجوار الجغرافي للعراق. لذلك كانت الدعوة قبل الحرب في نهاية كانون الثاني 2003. ومن ثم في أيار 2003 بعد انتهاء الحرب ثم في أواخر تشرين الأول 2003 لعقد ثلاثة اجتماعات على التوالي في اسطنبول وطهران ودمشق لبحث المسألة العراقية. وكانت هذه الآلية من عوامل تقريب تركيا إلى الجوار العربي والإسلامي²³. لقد خرجت تركيا بعد احتلال العراق بخسائر كبيرة تمثلت في:²⁴

1. تمركز حزب العمال الكردستاني PKK في شمال العراق دون القدرة على مهاجمته عسكرياً.
2. إقرار صيغة النظام الفدرالي في العراق مع اكتمال الأطر الدستورية والعملية للفدرالية الكردية.
3. تراجع موقع التركمان وتغيير البنية السكانية لكركوك.
4. الإطاحة بالنظام السابق.
5. تزايد النفوذ الإيراني.

مع ذلك، سعت تركيا إلى الحصول على دور لها في عراق ما بعد الاحتلال، وتجلّى ذلك في توصيات تقرير بيكر - هاملتون في تشرين الثاني 2006 والتي منها الدعوة إلى عقد مؤتمر لدول الجوار بما فيها تركيا، وتأجيل الاستفتاء في كركوك وهو ما استدعى استنفاراً وغضباً كرديين مقابل ارتياح تركي، وحذر التقرير من أن أي استقلال لدولة كردية سيجلب تدخلاً عسكرياً تركياياً. وكانت أولى علامات تحول

السياسة التركية تجاه العراق حينما صرح أردوغان في نهاية العام 2006 بان للوضع في العراق في هذه المرحلة بالنسبة لتركيا يعد أولوية على الاتحاد الأوروبي. وكانت تلك إشارة مهمة جداً لأن رهان العدالة والتنمية على امتداد سنوات حكمه كان على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وأكد أردوغان بان التنسيق مع الولايات المتحدة بشأن حزب العمال الكردستاني لم يعطِ النتائج المرجوة بضرب عناصر الحزب في شمال العراق²⁵. ومع المأزق العسكري الأمريكي في العراق، ارتفع الحضور القوي للقوى الإقليمية وفي مقدمتها إيران التي وضعت تطوير برنامجها النووي في رأس أهدافها للتحويل إلى قوة نووية أسوة بالهند وباكستان وإسرائيل وغيرها من الدول في محيطها الإقليمي. إن ما ساهم في ظهور القوة الإيرانية هو تبدل المعادلات في أفغانستان والعراق حيث أطيح بنظامين معاديين لإيران على حدودها بفضل القوات الأميركية. وكان التحول في العراق هو الأكبر بالنسبة لإيران لأسباب مذهبية، أضف إلى ذلك العلاقات الوثيقة لإيران مع حزب الله الذي أصبح رقماً صعباً في الصراع مع إسرائيل²⁶.

إن ما يجب أخذه بنظر الاعتبار أولاً عند تحديد بديل موازن للتقل الإيراني الحالي هو أن أي دور لتركيا في هذا المجال سيكون في حال حصوله لمصلحة تركيا أولاً وأخيراً وعلى حساب العرب قبل أي شيء آخر. إن تركيا جزء من منظومة عسكرية وسياسية غربية أمريكية وأوروبية راعية لإسرائيل ومعارضة للمصالح العربية والإيرانية في الوقت نفسه، ولا يعني ضرب المصالح الإيرانية من هذه الزاوية تصعيداً للمصالح العربية. إن الغرب في جوهره معاد لأي دور عربي وبالتالي وبخلاف السائد، فإن ضرب المصالح الإيرانية بما هي مصالح معادية للغرب وداعمة للعرب في الصراع مع إسرائيل، هو إضعاف إضافي للدور التاريخي للكتلة العربية لمصلحة إسرائيل أساساً²⁷. وترى إيران أن الدور التركي الجديد في الشرق الأوسط والقبول الواسع في العالم العربي بهذا الدور لم يكن موجهاً ومبنياً أو حتى منافساً للدور الإيراني بل يأتي لتعزيز الطريق ذاته الذي دفع بإيران للاضطلاع بالدور الذي تقوم به منذ أكثر من عقدين من الزمن متحملة الأعباء الناجمة عن هذا الدور. من هذا

المنطلق ترى إيران بان تنامي الدور التركي في الشرق الأوسط ينسجم مع توجهاتها بالرغم من اختلاف أسلوبها كلتا الدولتين في التعامل مع القضايا الإقليمية²⁸. والحق أن إيران ترغب في زيادة حجم تعاونها مع تركيا، لذلك فإنها رفعت مستوى تعاونها الأمني معها إلى حد كبير، وزادت من تعاونها التجاري وتسعى لبلوغه مستوى أفضل يتجاوز حد عشرة مليارات دولار سنوياً. وبدون شك أن مثل هذا التوجه يزيد من حجم تداخل المصالح بين الدولتين مما ترى إيران انه يشكل مانعاً مناسباً من أن تتخذ تركيا أية خطوة تضر بمصالح إيران. وتعتبر طهران أن أفقرته تشكل جسراً مناسباً لها لإيصال رسائلها إلى الغرب وحلف الأطلسي وخصوصاً واشنطن وعندئذ سيكون بمقدور تركيا أن تمارس دور العراب لإيران في الأروقة الدولية. وتذكر أنقرة بدورها نقاط قوة إيران في الشرق الأوسط والعراق ومحيط بحر قزوين، وتعرف أن أي تحول يرتبط بملف إيران النووي سيلقي بضلاله على تحولات تلك المناطق ومصالحها فيها، وتسعى تركيا لاستلام زمام الحوار مع طرفي الصراع واثبات قدرتها على القيام بهذا الدور. وهي تسعى للحوار والتباحث مع كافة الأطراف المعنية بالملف النووي الإيراني مثل الولايات المتحدة وروسيا²⁹. ومن هنا جاء اتفاق تبادل تخصيب اليورانيوم بين تركيا والبرازيل وإيران في 17 أيار 2010 ليشكل انجازاً يساهم في حل مسألة الملف النووي الإيراني.

د: مشتركات تركيا وإيران وأثرها على العراق

توجد مشتركات تجمع السياستين الخارجيتين التركية والإيرانية لها تأثير على علاقتهما بالعراق. لقد قوبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تشرين الثاني 2002 بترحيب القادة الإيرانيين، إذ عد ذلك تعزيزاً للسياسة الإيرانية في المنطقة. وظهرت بوادر تقارب كبير بين وجهات النظر التركية والإيرانية حول وحدة التراب العراقي والموقف من حزب العمال الكردستاني. ومن الجدير بالذكر أن الحكومة الإيرانية ومنذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979 انتهجت سياسة خارجية تفضل عدم إفساد العلاقات مع تركيا. فقد تجاوزت إيران خطها الأيديولوجي واضعة في اعتبارها أن الجسر الوحيد المستقر الذي يربطها مع الغرب هو تركيا، فالمشاكل

الحدودية أو المتعلقة بالثورة وتصديرها والتي عاشتها إيران مع جيرانها الآخرين لم تؤثر على علاقاتها بتركيا، وفي الوقت نفسه هناك الآلاف من الطلاب الإيرانيين يدرسون في الجامعات التركية، ولم يصدر أي تصريح تركي ينتقد سلوك هؤلاء الطلاب³⁰. وقد تحسنت العلاقات التركية- الإيرانية أكثر بسبب السياسات التي اتبعتها الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بوش الابن خاصة بعد أن مارست تلك الإدارة ضغوطاً شديدة على حكومة حزب العدالة والتنمية بمجرد وصوله إلى السلطة للسماح للوحدات العسكرية الأمريكية بالمرور إلى العراق. ولم تتحمس الحكومة التركية ولا الجيش لهذا الموضوع، ورفض البرلمان التركي المذكرة بفارق ضئيل من الأصوات. وقد قوبلت هذه الخطوة بتقدير كبير من إيران رغم ما كانت تضمه من عدم ارتياح بسبب علاقات تركيا بإسرائيل وعضويتها في حلف الأطلسي³¹. وقد ترسخت سمعة تركيا الايجابية في المنطقة بفضل الجهود الكثيفة التي بذلتها الحكومة التركية لوقف إطلاق النار أثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف عام 2006. وجاءت المشادة الكلامية بين رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز في منتدى دافوس عام 2009 لتزيد من موجة الإعجاب بتركيا في إيران³².

إن الانفتاح الذي انتهجته تركيا حيال كل من سوريا والعراق وبلغت معه العلاقات الثنائية مع البلدين إلى درجة التوقيع على اتفاقيات تعاون إستراتيجية- بعد مشاكل متنوعة كانت قائمة بينهم حتى وقت قريب- قد قوبل باهتمام كبير داخل إيران. حيث سيكون لتركيا تعاون وثيق مع حكومة المالكي بما يؤثر على بعض المكونات في البلاد حتى وان كانت الولايات المتحدة لا ترغب في ذلك، كما أن الاتصالات المباشرة في الفترة الأخيرة مع الأكراد ورغبة قمة السلطة في إيران ممثلة في الرئيس أحمددي نجاد في إقامة تحالف يضم كلاً من تركيا وإيران وسوريا والعراق أمر لا يمكن إهماله، ولقاء الرئيس التركي عبد الله غول بمرشد الثورة في إيران علي خامنئي حدث كبير يعبر عن مدى عمق العلاقات بين البلدين³³. ولا شك أن العوامل الاقتصادية، لاسيما تلك المتصلة بالطاقة، تزيد بصورة متزايدة من إحكام العلاقة بين البلدين، إذ وصل حجم التبادل التجاري بينهما عام 2006 إلى (6,2) مليار دولار.

ويمكن للعراق أن يستفيد من تطور العلاقات الإيرانية- التركية في مجال الطاقة، لاسيما مشاريع استثمار الغاز وتصديره إلى أوروبا عبر الأراضي التركية، حيث يمكن الاستفادة من الأنابيب الإيرانية المارة عبر تركيا لتصدير الغاز العراقي. فضلاً عن ذلك فإن إنشاء منطقة تجارة حرة تجمع العراق وتركيا وإيران سيكون مفيداً للبلدان الثلاثة ليس في مجال تطوير التبادل التجاري فقط وإنما في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية. والحق أن سياسة حسن الجوار التي يسعى إليها العراق تجاه هذين البلدين ستكون ذات منافع اقتصادية كبيرة، خاصة بالنسبة لإيران لأن اشتداد الضغوط الأمريكية والأوروبية على إيران سيجعل من العراق وتركيا منافذ للتبادل التجاري والتعاون الاقتصادي، وتشكل حينئذٍ مخرجاً لإيران للتخلص من العقوبات التي يفرضها الغرب عليها، لاسيما تلك العقوبات التي تفرض عليها من خارج مجلس الأمن، وبالتالي فإن سياسة حسن الجوار لن تدر المنافع للعراق فقط وإنما لتركيا وإيران أيضاً.

هـ: الأمن والتسلح

يثير البرنامج النووي الإيراني حفيظة الولايات المتحدة والدول الغربية خشية من نوايا إيران لتحويله إلى برنامج عسكري، بالرغم من تصريحات القادة الإيرانيين حول الطبيعة السلمية لهذا البرنامج لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية في إيران. وتمارس الولايات المتحدة ضغوطها على إيران مستخدمة العقوبات عن طريق مجلس الأمن وخارجه من أجل تثيها عن تطوير برنامجها النووي الذي تدعي بأنه برنامجاً عسكرياً، وقد هددت الولايات المتحدة مراراً إيران من نواياها في هذا الاتجاه. إن قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري ضد إيران سيكون له تأثير سلبي على مصالح تركيا، ولاسيما في قطاع التجارة الخارجية، فهناك على سبيل المثال نحو خمسة وسبعين ألف شاحنة تركية تعبر إيران كل عام في طريقها إلى آسيا الوسطى وما بعدها، ومن المستبعد أن تخضع أنقرة لاعتراضات واشنطن على مبادراتها الجديدة الرئيسة المتعلقة بالطاقة لأهميتها للاقتصاد التركي، ومساعي أنقرة أيضاً لبناء علاقات أوثق مع إيران³⁴. ورغم النظرة السلبية داخل تركيا تجاه احتمالات التسلح النووي الإيراني، فإن هذه القضية لا تمثل أولوية قصوى لتركيا عند مقارنتها بالقضية الكردية، حتى بالنسبة

للمؤسسة العسكرية التركية، فتركيا أقوى كثيراً من إيران في مجال الأسلحة التقليدية، وعلى الرغم من مصادر التوتر المختلفة بينهما، فليس هناك في تاريخهما الحديث مواجهات عسكرية. إن مصدر القلق الرئيسي في تركيا يكمن في الكيفية التي تؤثر بها الأسلحة النووية الإيرانية في معادلات توازن القوى في المنطقة. ففي الوقت الذي يرحب فيه القادة الأتراك بوقف برامج إيران النووية من حيث المبدأ فإنهم يخشون كذلك أن تدفع السياسات الأمريكية بإيران إلى السير بصورة أسرع وأخطر في الاتجاه النووي.

وعلى الرغم مما ورد حول طمأنة أردوغان لطهران بأنه لن يسمح باستخدام المجال الجوي التركي في هجوم إسرائيلي على إيران، فقد بذلت واشنطن مساعي دبلوماسية جدية في أوائل عام 2006 لتجنيد تركيا للضغط على إيران، بما في ذلك استخدام التهديد العسكري. وقاومت أنقرة هذه المحاولات، ومن شبه المؤكد أنها لن تشارك، بل لن تقدم تسهيلات لهجوم إسرائيلي أو أمريكي على إيران إلا إذا أصبحت تصرفات طهران تتطوي حقاً على التهديد في نظر أنقرة³⁵. وتسعى تركيا أيضاً من خلال هذا الدور لتجنب علاقتها مع إيران أية ضربة قاضية لأنها تحتاج لاستخدام وسائل جارتها في أي مساومات إقليمية. إن المشكلة تكمن في مقاطعة الغرب لإيران وفرض عقوبات مجلس الأمن عليها، حيث تخشى تركيا من آثار هذه العقوبات عليها، إذ أن لتركيا تجربة سابقة مع العقوبات التي فرضت على العراق بسبب غزوه الكويت عام 1990. وقد تضطر تركيا إلى تطبيق العقوبات على إيران على الرغم مما يترتب من مضار على مصالحها الاقتصادية. ففي تركيا أشارت إحصاءات وزارة الاقتصاد والبنك المركزي أن خسائر تركيا بسبب المقاطعة الاقتصادية للعراق بلغت مائة مليار دولار بسبب توقف عائدات تركيا من عبور النفط العراقي عبر أراضيها. وكان العراق شريكاً تجارياً قوياً لتركيا خلال هذه المدة، ومع تطبيق العقوبات أفل نجم هذه الشراكة. وكانت التجارة الحدودية بين تركيا والعراق عند الحدود الشرقية الجنوبية لتركيا بمثابة الشرايين المهمة التي تضخ الحياة في الجسد الهزيل لمناطق الأناضول الفقيرة، ومع انقطاع هذه التجارة شهدت هذه المنطقة موجة من البطالة والركود الاقتصادي، بعد أن

كانت في بداية خطواتها نحو التنمية والازدهار. وتخشى تركيا من تكرار تجربة العقوبات على العراق في علاقاتها مع إيران إذا فرض مجلس الأمن على إيران عقوبات من نمط عقوبات العراق³⁶. ولهذا تبدي الأوساط التركية السياسية قلقها من مغبة حرمان الشعب التركي من الغاز الإيراني إذا وقفت تركيا إلى جانب الولايات المتحدة في موضوع الملف النووي الإيراني. وينجم القلق التركي أيضا عن الخسائر التي ستكبدتها تركيا في حالة فرض عقوبات صارمة على إيران التي تؤكد بان أي مقاطعة أو هجوم قد تتعرض له سيدفع بها لقطع أو خفض صادراتها النفطية مما سينتج تأثيراً كبيراً على السوق العالمية³⁷. إن تصدير إيران للغاز عبر تركيا بكميات كبيرة، يرفع ميزان التبادل التجاري، ويدرك قادة تركيا جيداً أن اقتصاد بلدهم كان يعيش حالة النفاهة، وان أي أزمة داخلية أو خارجية قد تعيد اقتصادهم إلى التدهور. لذلك فان تنفيذ أي مقاطعة اقتصادية ضد إيران سيلحق أضراراً كبيرة بالاقتصاد التركي اكبر بكثير من أزمة العراق، ويأتي تصدير الغاز الإيراني إلى تركيا على رأس اللائحة لأهميته الكبرى لأنقرة. وقد حاول المسئولون الأتراك طوال السنوات الماضية أن يجدوا بديلاً للغاز الإيراني كالغاز الروسي لكنهم لم يوفقوا في هذا المجال³⁸.

والحق أن فرض العقوبات على إيران سيؤثر كذلك على العراق الذي ليس من مصلحته أن تتراجع تجارته مع إيران والتي بلغت 6 مليارات دولار عام 2009، ولهذا ترفض الحكومة والأحزاب العراقية شن هجوم على إيران أو اتخاذ الأراضي العراقية كنقطة انطلاق لهذا الهجوم. ويرى البعض بان على إيران أن تستغل الفشل الأمريكي في العراق والشرق الأوسط وتقترب أكثر من قادة العراق وفلسطين وتؤدي دوراً أكثر فعالية في تحسين العلاقات بين هذين البلدين مع تركيا والدول المجاورة³⁹. إن تركيا وإيران تتشاطران القلق من العواقب الخطيرة التي قد تنجم نتيجة تدهور حالة الأمن في العراق. إذ أن وجود عراق خاضع لهيمنة مذهبية تقلق أنقرة من مغبة مستقبل مجهول بالنسبة للعراق، وربما تقوم بتوسيع تورطها ونفوذها في العراق إلى حد ما، ولكنها لا يمكنها مساواة ما تحزره إيران من نفوذ هائل فيه، وقد يساهم تدهور الأمن فيه إلى تقلبات في العلاقات التركية- الإيرانية، ومن غير المحتمل أن تخرج عن السيطرة،

لكن إن حدث ذلك فستكون أول مواجهة جيوسياسية خطيرة بين تركيا وإيران خلال قرون، وفي ظل هذه الظروف يمكن أن نتصور قيام أنقرة بلعب الورقة القومية التركية ضد إيران⁴⁰.

و: تأثير المياه

أصبح للسياسة المائية التركية تأثير قوي على العراق، إذ أن نهري دجلة والفرات ينبعان من الأراضي التركية، وتكمن المشكلة في بناء تركيا وسوريا سدودا عديدة على نهر الفرات مما أثر سلباً على العراق، إذ تناقصت كميات المياه الواردة إليه تدريجياً مما أدر سلباً على الحياة الزراعية والاقتصادية فيه. وترى تركيا أن مياه نهري دجلة والفرات هي مياه عابرة للحدود وأنها انهار تركية وليست دولية لذلك فإنها لا تخضع للقسمه وإنما للاستخدام الأمثل مما يناقض الحقيقة. فالعراق يرى بأنها انهار ليست محلية حتى ولو كانت منابعها تقع داخل الأراضي التركية وهذا لا يعطي لتركيا حقوقاً كاملة بالتصرف فيها. وكذلك تطالب تركيا بعد حوضي دجلة والفرات حوضاً واحداً، في حين يعتبر العراق أنهما حوضان منفصلان وان تركيا لم تعدهما سابقاً حوضاً واحداً. وهكذا تسعى تركيا إلى استخدام المياه كورقة ضغط للتأثير على العراق لضمان حصولها على النفط باستمرار وفق معادلة مقابلة النفط بالمياه⁴¹.

ز: سياسة حسن الجوار تعزز النظام السياسي في العراق وتدعم العملية السياسية والتجربة الديمقراطية

إن سياسة حسن الجوار مفيدة للعراق لأنها مفتاح الاستقرار السياسي ودعم للنظام السياسي وترسيخ للديمقراطية. حيث أدى ضعف العراق منذ فرض العقوبات عليه في آب عام 1990 واستمرار هذه العقوبات حتى احتلاله عام 2003 إلى ضعف قوته العسكرية، في الوقت الذي تمكنت فيه إيران وتركيا من تطوير قدراتهما العسكرية مما أدى إلى اختلال معادلة التوازن التي كان العراق في السابق يحرص عليها. فضلاً عن ذلك أثبتت الحروب بأنها لا يمكن أن تحل النزاعات فالحرب العراقية- الإيرانية ألحقت خسائر كبيرة بالطرفين، بالإضافة إلى خلق حالة من التوتر والعداء بين الدولتين في الوقت الذي أعطت مكاسب للدول الكبرى التي أرادت

إضعاف الدولتين. وعليه فإن سياسة حسن الجوار واعتماد مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية سيؤدي إلى تطوير العلاقات مع تركيا وإيران لخدمة المصالح المشتركة للدول الثلاث. وسيعزز هذا من قوة النظام السياسي في العراق ويدعم تجربته الديمقراطية في الوقت الحاضر والمستقبل، وتساهم سياسة حسن الجوار في مساعدة العراق أيضاً في تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة حجم التبادل التجاري مع هذه الدول، فضلاً عن تطوير علاقاته الثقافية والسياحية معها.

ثالثاً: عوامل نجاح سياسة حسن الجوار تجاه تركيا وإيران

أ. طبيعة العلاقات مع دول الجوار العربي

إن سياسة حسن الجوار تجاه تركيا وإيران ليست بديلاً عن سياسة حسن الجوار تجاه الدول العربية المجاورة، بل هي مكملة لها، إذ يلعب المتغير العربي دوراً كبيراً في دعم مواقف العراق حيال كل من تركيا وإيران، فالدول العربية تخشى انتشار النفوذ الإيراني في المنطقة وتساعد تأثيراته في القضايا الإستراتيجية، وتشعر بقلق بالغ من انعكاسات البرنامج النووي الإيراني على الأمن والاستقرار وتوازن القوى على ساحتها. ولعل ما يزيد الحساسية العربية في هذا الشأن هو الخشية من الموقف الإيراني الذي يلقي تأييد بعض فصائل المقاومة الفلسطينية وبعض الدول العربية الطامحة للقيام بدور في المنطقة وممارسة الضغوط على بعض الدول العربية للاصطفاف وراء مواقفها الإقليمية⁴². وأمام هذا الدور الإيراني يرى البعض بأنه يتطلب من الدول العربية الإسراع بالتكاتف لإصلاح العلاقات بينها ونبذ الحساسيات الصغيرة العالقة بها والبدء في تركيز جهودها على القضايا الإستراتيجية العربية التي تمثل عناصر القوة في الموقف الإيراني. ويعد تعاون الدول العربية لتسوية مشاكلها وحصر الخلافات داخلها أمراً من شأنه تقييد حرية حركة إيران في التدخل في هذه القضايا وقدرتها على المقايضة في العلاقات الدولية. ويساعد هذا التوجه على إعلاء شأن الدور العربي في اعتبارات السياسة الأمريكية، سواء بقدرته على التأثير في الموقف الإيراني أو التخفيف من أعباء المسؤوليات الأمريكية في دول الجوار الآسيوي. وذلك في الوقت نفسه الذي تؤكد فيه مواقف الدول العربية حرصها على حصر خلافاتها مع

إيران في إطارها العربي، وفي جانبها السياسي، وإبقاء خيار الحوار معها مفتوحاً ودون تأثيرات خارجية أو رواسب عدائية⁴³.

ويرجع ضعف مواقف الدول العربية، بسبب خلافاتها، أمام السياسة الإيرانية

إلى:

1. وضع كل أوراق العلاقات العربية- الإيرانية في السلة الأمريكية.
2. عدم امتلاك الدول العربية لوسائل القوة والتأثير في المنطقة بما يعطيها ثقلاً وتأثيراً في القضايا الإستراتيجية التي تعيشها، أو ما يمكنها من التحرك الفعال والمستقل على ساحتها، أو يتيح لها مد يد المساعدة للولايات المتحدة للتخلص من أزماتها في المنطقة⁴⁴.

وعلى الرغم من مساعي إيران إلى بدء حوار شامل مع الولايات المتحدة إلا أنها ليست مستعدة للتركيز على الموضوعات التي تهم الولايات المتحدة وحدها مثل ملفها النووي وقضايا المنطقة التي تهمها مثل العراق وباكستان وأفغانستان، بل إنها ترغب أن يشمل حوارها مع الولايات المتحدة كافة القضايا الأخرى في المنطقة بما فيها القضية الفلسطينية والساحة اللبنانية والتي تقدر أنها تمثل عناصر القوة في موقفها وتتصل بدورها الإقليمي⁴⁵.

وترى بعض الآراء انه يجب على الدول العربية تحديد الأولوية العربية في تسوية القضية الفلسطينية قبل مواجهة ما يسمى بالتهديد الإيراني والامتناع وفقاً لذلك عن تقديم أية تنازلات في المبادرة العربية تحت ذريعة تهيئة الظروف الملائمة للإدارة الأمريكية لتشجيع إسرائيل على التجاوب معها مع مبادرة السلام العربية. وتبرز هنا أهمية توجه الجهود العربية إلى إسقاط المعادلة الإسرائيلية بسبب وجود حكومة إسرائيلية يمينية متطرفة ومحدودية قدرة الرئيس الأمريكي اوباما للضغط عليها في ضوء رغبته في ترشيح نفسه لولاية ثانية عبر التأكيد على أولوية تسوية القضية الفلسطينية بالتمسك بالمبادرة العربية، والتفرقة بين التهديد النووي الإسرائيلي للمنطقة باعتباره تهديداً قائماً وبين التهديد النووي الإيراني باعتباره تهديداً افتراضياً⁴⁶. إن المتغير العربي يلعب دوراً كبيراً في دعم الاستقرار في العراق تجاه كل من تركيا

وإيران، وهذا يتطلب دون شك، تعزيز علاقات العراق مع جواره العربي، أن تبادر الدول العربية إلى فتح آفاق التعاون والانفتاح على العراق ودعم العملية السياسية وأن تقوم بفتح سفاراتها في العراق وتعمل على تطوير العلاقات الاقتصادية معه.

ب: طبيعة علاقات العراق بالولايات المتحدة

لقد تصورت إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش أن الانتقال من النظام السابق إلى نظام جديد مستقر في العراق سيكون أمراً سهلاً إلا أن النتائج التي تترتبت على ذلك لم تكن ملائمة للسياسة الأمريكية. لقد كان طموح الولايات المتحدة لاسيما المحافظون الجدد في إعادة تكوين الشرق الأوسط ليتكون من ديمقراطيات تتبنى اقتصاد السوق وموالية للغرب وتتمتع بعلاقات جيدة مع إسرائيل. وكان المنطلق لهذا المشروع هو العراق لتشمل بعد ذلك إيران وغيرها من دول المنطقة. وقد تصور مخطوطو الحرب على العراق بأن القوى السياسية الشيعية في العراق والتي وصلت إلى السلطة بعد الانتخابات ستكون معارضة لسلطة رجال الدين مع قيامهم بتطوير نظام حكم موالي للغرب يكون في مقدوره تفويض حكم رجال الدين في إيران. غير أن هذا السيناريو تجاهل بعض الحقائق منها دعم إيران وعبر عقود من الزمن أحزاب سياسية موالية لها⁴⁷. والمفارقة التي ظهرت بعد الحرب هي أن هذه التجربة الديمقراطية التي أرادها مخطوطو الحرب لم تنتشر في المنطقة ولم تسفر سوى عن انتخاب متطرفين متشددين في كل من فلسطين وإيران. لقد فشلت الحرب في خدمة أهداف السياسة الخارجية، إذ أنها لم تعزز أمن الولايات المتحدة، ولم تحقق تقدماً في مجال الحرب على الإرهاب، ولم تجعل العراق دولة مستقرة، ولم تنتشر الديمقراطية في الشرق الأوسط ولم تزد من قدرة الولايات المتحدة في الحصول على النفط، فضلاً عن أن تكاليفها المادية وخسائرها البشرية كانتا كبيرتين. وتوصل بعض الاقتصاديين في حساباتهم إلى أن مجمل تكاليف الحرب المباشرة منها وغير المباشرة تتجاوز 2 ترليون دولار⁴⁸. ومع انشغال الولايات المتحدة في العراق، تمكنت كل من كوريا الشمالية وإيران من تطوير برامجهما النووية، وبينما كانت الولايات المتحدة تستعد خلال عامي 2002 و 2003 للحرب في العراق طردت كوريا الشمالية مفتشي الأمم المتحدة

النوويين، وانسحبت من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وأعدت معالجة البلوتونيوم الذي كان يخضع للحراسة لاستخدامه في الأسلحة النووية، وقد ندد الرئيس بوش بذلك ولكنه لم يفعل شيئاً⁴⁹، في حين أعلنت إيران أوائل عام 2006 أنها ستقوم بتخصيب اليورانيوم. ورغم أن الحرب شنت على العراق لحماية الولايات المتحدة من أسلحة الدمار الشامل، إلا أن المخاطر على أمنها القومي أصبحت أكبر بعد ذلك⁵⁰.

إن تغيير النظام السياسي في العراق أدى إلى اختلال التوازن بين العراق وإيران لصالح الأخيرة ورغم محاولة الولايات المتحدة لردم الفجوة وإعادة التوازن بين الدولتين إلا أنها لم تغلح تماماً في إعادة الوضع العسكري إلى ما كان عليه قبل الاحتلال. وأدت زيادة أعمال العنف في العراق بعد الاحتلال إلى ازدياد النفوذ الإيراني في العراق وإقامة طهران لعلاقات وثيقة مع جميع الأحزاب السياسية، واخذ هذا النفوذ يشكل ورقة ضغط إضافية بيد طهران تمكنها من تعزيز قدرتها على مقاومة الضغوط الأمريكية المفروضة عليها بسبب بعض القضايا مثل برنامجها النووي. إن بقاء العراق غير مستقر مسألة تقلق الولايات المتحدة وهي في الوقت نفسه مسألة تهتم إيران أيضاً⁵¹.

إن انسحاب الولايات المتحدة من العراق سيحرر إيران من القيود الأمريكية التي تمنعها من استغلال كامل نفوذها القوي في العراق. وتخشى الولايات المتحدة من أن يصبح العراق حليفاً لإيران بالنظر لامتلاك الأخيرة الكثير من الموارد والإمكانيات التي تمكنها من تحقيق أهدافها في العراق، ولاسيما أنها لازالت تحصل على دعم من بعض القوى السياسية العراقية التي تبدي استعدادها للحفاظ على المصالح الإيرانية في عراق ينعدم فيه الأمن والاستقرار وتسوده الفوضى السياسية⁵². لذلك لم تبرز إيران بوصفها عامل تأثير خارجي رئيسي في العراق فحسب، ولكن العراق الذي كان يعمل كموازن للقوة الإيرانية لم يعد موجوداً أيضاً. لهذا تلقت المصادقية الأمريكية ضربة قوية، حيث باتت تُنظر بعين من الشك إلى الادعاءات الأمريكية حول البرامج النووية للبلدان الأخرى مثل إيران، خصوصاً عندما لم يُعثر على أسلحة دمار شامل في العراق بعد احتلاله. لقد بلغ غرور بعض الساسة الأمريكيين إلى حد التصور بأن

تغيير الأنظمة السياسية في إيران وسوريا سيتم بدون ادني شك عقب إسقاط النظام السياسي في العراق. وهكذا أخذت الولايات المتحدة تتعامل بصعوبة ومن موقع ضعيف مع التحديات في المنطقة بما في ذلك البرنامج النووي الإيراني⁵³. ودفع ذلك بالولايات المتحدة إلى التعاون مع الدول الأوروبية لنقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن والبدء في فرض العقوبات على إيران.

ج: العامل الإسرائيلي

يبرز العامل الإسرائيلي في التأثير على علاقات جوار العراق بتركيا وإيران من خلال الوجود الأمريكي في العراق الذي أصبح أمراً واقعاً وحالة الصراع بين إسرائيل وإيران، وبالتالي فالتطورات السياسية في العراق أصبح لها تأثير واضح على المعادلة بين إيران وإسرائيل. إن إسرائيل تعتبر التهديد الإيراني تهديد وجود بفعل توجهات إيران الإيديولوجية الدينية التي تجل نظرة إيران إزاء إسرائيل أكثر تطرفاً من أي نظام عربي أو إسلامي آخر. وتقوم هذه النظرة على أن إسرائيل تحتل أرضاً وأماكن إسلامية مقدسة، وتضطهد سكانها المسلمين، وأنها ترتبط بشكل مباشر برموز الشر وتستهدف الجمهورية الإسلامية في إيران، لذلك فإنها تتكرر حق إسرائيل في الوجود وترى فيه جسماً غريباً زرعه الاستعمار وتؤيد قيام دولة فلسطينية على أنقاضها. ويدرك النظام الإيراني بان إسرائيل تشكل تهديداً أمنياً له عبر تحريضها على ضربة جوية ضد الأهداف الإستراتيجية في إيران، ومن ضمنها المفاعلات النووية، وتتعاون مع الولايات المتحدة لتطويق إيران من الشرق والشمال. وتقلق إسرائيل من قدرة إيران العسكرية، حيث انشغلت الأخيرة ببناء قوة عسكرية كبيرة وتطويرها لبرنامج نووي وصواريخ بالستية من طراز شهاب قادر على حمل رأس نووي خلال عقد من الزمن، فقدرت إيران النووية من شأنها أن تعدل وبشكل جوهري من موازين القوى في الشرق الأوسط مما يشكل تهديداً إستراتيجياً لإسرائيل⁵⁴ وتخشى إسرائيل أيضاً من دعم إيران لحزب الله في جنوب لبنان وتقديمها له المساعدات العسكرية من خلال تزويده بصواريخ ذات آماذ بعيدة قادرة على الوصول إلى عمق المناطق الشمالية في إسرائيل ومن دعمها لحماس في صراعها مع إسرائيل⁵⁵.

إن المشكلة بالنسبة لإسرائيل والولايات المتحدة تكمن في تطوير العلاقات بين إيران وسوريا وحماس وحزب الله مع الصعوبات الكبيرة التي تواجهها الولايات المتحدة في العراق مما يشكل ما يسمى بالتحالف المعادي للولايات المتحدة ولإسرائيل، وتخشى إسرائيل من التعاون الأمريكي مع قوى سياسية في العراق موالية لإيران⁵⁶. وكانت تركيا تعد حتى وقت قريب حصان طروادة إسرائيل في العالم الإسلامي على امتداد أكثر من نصف قرن. إن السياسة التركية استمرت تمثل مدخلاً لا غنى عنه لإسرائيل على الرغم من التحولات التي انتابت السياسة الخارجية التركية. والحق أن إسرائيل وتركيا لا تريدان المجازفة بخسارة صداقة استمرت طوال هذه المدة. وليست إسرائيل فقط بل الغرب كله لن يسعى يحاول إفساد علاقاته مع تركيا بسبب مواقف أردوغان الأخيرة، إذ لا تزال تركيا بالنسبة للغرب القوة التي يعتمد عليها حلف شمال الأطلسي وكذلك نظامها العلماني⁵⁷.

إن إسرائيل هي المفتاح الرئيسي للعلاقات التركية- الأمريكية، وقد وقعت تركيا وإسرائيل اتفاقاً أمنياً في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب والمخدرات والهجرة غير المشروعة، حيث تقوم تركيا بدور الوسيط الأمني بين الدول المهمة المحيطة بها للتنسيق وتبادل المعلومات⁵⁸. إن الأهم في الاتفاق الاستراتيجي التركي- الإسرائيلي للعام 1996 هو السماح للطائرات الإسرائيلية للقيام برحلات تدريبية في الأجواء التركية، وحق استخدام المطارات التركية، والقيام بمناورات عسكرية مشتركة وبهذا أصبحت العراق وسوريا وإيران نتيجة للتعاون التركي- الإسرائيلي وبموجب هذا الاتفاق تحت المراقبة الإسرائيلية⁵⁹. لقد فرضت القضية الفلسطينية نفسها على إدارة أوباما نتيجة تبلور وضع مستجد على الساحة أدى إلى تولي حكومة يمينية متطرفة مقاليد الحكم في إسرائيل مقابل تصاعد النفوذ الإيراني في المنطقة إلى الحد الذي اقلق كثيراً الدول العربية على أمنها من امتداداته الإقليمية وبرنامج النووي مما أدى إلى محاولة الحكومة الإسرائيلية لاستثمار هذا الوضع بطرح معادلة جديدة يركز فيها الجهد الأمريكي على مشكلة البرنامج النووي الإيراني، ويفرض تلامزاً بين العمل في اتجاه إيقاف هذا البرنامج ومحاربة الإرهاب في المنطقة⁶⁰. لقد كان لإدانة

أردوغان للعدوان الإسرائيلي على غزة أثر إيجابي على العلاقات مع إيران⁶¹، والحقيقة الماثلة كما يراها الإيرانيون والأتراك هي أن العراق قد تم احتلاله عبر بوابات أخرى بعد أن رفضت هاتان الدولتان أية مشاركة في عملية احتلاله أو إعطاء أية تسهيلات برية أو جوية أو بحرية للقوات الأمريكية⁶².

د: روسيا والصين

لقد تطورت علاقات روسيا والصين مع إيران، حيث ساهمت روسيا في بناء منشآت نووية في إيران، وفي المقابل فإن تطور علاقات هاتين الدولتين الكبيرتين مع العراق لاسيما في ميدان الاستثمارات النفطية اخذ يعني ارتباط مصالحهما مع كل من العراق وإيران في الوقت الحاضر، فقد وقعت موسكو وطهران في شباط 2005 اتفاقاً يقضي بان تؤمن روسيا الوقود اللازم لعمل محطة بوشهر النووية لمدة عشرون عاماً بحيث تقدم لإيران خلالها 1500 طن من الوقود النووي. وتساهم روسيا أيضاً في إقامة منشأة أخرى للطاقة النووية، فضلاً عن التعاون في مجالات أخرى مثل الغاز والمواصلات والأمور العسكرية⁶³. إلا أن روسيا أخذت في الآونة الأخيرة تراعي مصالحها المتطورة مع الغرب ولاسيما الولايات المتحدة بحيث وافقت على حزمة العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على إيران بالرغم من رفضها فرض عقوبات على إيران من خارج مجلس الأمن. وتطورت علاقات الصين مع إيران أيضاً بحيث شاركتها في رفض الموافقة على هذه العقوبات علماً أن الصين قد شاركت في جولة التراخيص النفطية التي أجرتها الحكومة العراقية وحصلت على جزء من امتيازات استثمار النفط العراقي في العام 2010. إلا أنها لا زالت تعتمد أيضاً على استيراد النفط الإيراني بنسبة (47%) من احتياجاتها النفطية، إن عقوبات مجلس الأمن إذا اشتملت تصدير النفط الإيراني فان الصين ستصاب بالضرر⁶⁴.

ه: دول الجوار الإقليمي لتركيا وإيران

تؤثر علاقات دول الجوار الإقليمي لتركيا وإيران على سياساتهما الخارجية، فالنزاع الذي نشب بين روسيا وجورجيا في منطقة القوقاز في آب من العام 2008، غير التوازنات الإقليمية في المنطقة، لأن محور تركيا- جورجيا- أذربيجان الذي

تشكل في منطقة القوقاز ألقى بضلال تأثيره على إيران وأرمينيا. حيث أسست تركيا إثر هذا النزاع منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز KIIP في الثاني عشر من آب 2008. ومن ذلك المنتدى انطلقت في 6 أيلول 2008 دبلوماسية جديدة بين تركيا وأرمينيا. وأدى النزاع الذي نشأ في آب بين روسيا وجورجيا وتسبب في ولادة هذا المنتدى إلى بدء مرحلة من تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا. فقد كان مسعى روسيا لتوسيع مجال نفوذها في القوقاز يعني تقليص مجال نفوذ دول أخرى هناك وعلى رأسها تركيا والولايات المتحدة ودول حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي مما دفع دول المنطقة إلى تطوير سياسات جديدة. ولهذا الاعتبار قامت تركيا بطرح مبادرة جديدة أو مشروع "منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز" غير أن تأكيد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على ضرورة تطبيع العلاقات مع أرمينيا من جهة، وسعي تركيا من جهة ثانية لإزالة العراقيل القائمة بينها وبين أرمينيا جعل من الأخيرة حجر الزاوية في السياسة المتعلقة بالقوقاز⁶⁵.

لقد لجأت السياسة التركية الجديدة إلى القوة الناعمة والمتجسدة بالاقتصاد والدبلوماسية بدلاً من القوة العسكرية لتحديد سياستها الإقليمية الجديدة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تشرين الثاني 2002. ومن أبرز منطلقات هذه السياسة الإقليمية الجديدة حل المشاكل العالقة بين تركيا ودول جوارها الإقليمي عن طريق الدبلوماسية والتي أطلق عليها خفض المشاكل مع دول الجوار إلى مرتبة الصفر. لذلك تسعى تركيا إلى إتباع سياسة حسن الجوار لتطبيق هذه السياسة ليس مع العراق فحسب وإنما مع جميع دول الجوار الجغرافي. ويرى احمد داود اوغلو وزير خارجية تركيا أن تركيا لا تسعى فقط إلى خفض هذه المشاكل مع دول الجوار بل القضاء عليها نهائياً. ويرى بان علاقات تركيا الخارجية قبل عقد من الزمن كانت متوترة وسيئة مع سوريا واليونان وإيران وأرمينيا، وكان من الصعب حينئذٍ بناء علاقات جديدة مع العراق الذي كان تحت طائلة العقوبات الدولية. إلا أن الأمر تغير بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة إذ وصلت العلاقات مع دول الجوار إلى درجة ممتازة، وازداد تبادل الزيارات بين المسؤولين الأتراك والدول المجاورة ولاسيما مع أرمينيا حيث تتجه العلاقات الآن نحو التطبيع⁶⁶. وقد كان لهذه السياسة انعكاسات ايجابية على العلاقات مع إيران والعراق؛ إذ أن تحرر تركيا من مشاكلها

مع دول جوارها الإقليمي يمنحها فرصة لتطوير هذه العلاقات مع إيران والعراق. ويكون بمقدورها أيضا أن تحد من النفوذ الإيراني في القوقاز بتطوير علاقاتها مع أذربيجان وأرمينيا، وتشجع المنافسة بين إيران وتركيا في القوقاز على تقاربهما مع العراق الذي اخذ الاستقرار فيه يحظى بأولوياتهما.

و: الافتراقات بين تركيا وإيران

في الوقت الذي أخذت فيه إيران تلعب دوراً إقليمياً مهماً فإن طبيعة علاقاتها مع تركيا سيكون له تأثير مباشر على علاقات العراق الخارجية. صحيح أن هناك تقارباً واتفاقاً إيرانياً-تركياً في المرحلة الراهنة وإن إيران ترحب بوجود حزب العدالة والتنمية في السلطة في تركيا، إلا أن هناك افتراقات بين الدولتين لاسيما في سياساتهما الخارجية، حيث لا تزال أوساط كثيرة في تركيا تخشى من امتداد النفوذ الإيراني إلى دول المنطقة ولاسيما الدول العربية. وفي الوقت الذي تتبنى إيران سياسة عدم الانحياز فإن تركيا لازالت عضواً في حلف الأطلسي وتتواجد فوق أراضيها قواعد عسكرية أمريكية، وتخشى تركيا أيضاً من إيران نووية. وعلى الرغم من مواقف حزب العدالة والتنمية المؤيدة للقضية الفلسطينية فإن تركيا مازالت تمتلك علاقات دبلوماسية مع إسرائيل وعلاقات عسكرية معها بموجب اتفاقيات العام 1996. وأخذت تركيا تمارس الوساطة بين سوريا وإسرائيل وهو دور مازالت تركيا تطلب القيام به على الرغم من توقف تلك المفاوضات غير المباشرة التي جرت فيها قبل عامين، وهذه المفاوضات لا ترضي إيران التي ترفضها، فضلاً عن تخوف إيران من نية تركيا إقصائها فيما يتعلق بخياراتها في المنطقة لاسيما في مسألة ممارسة دور تركي مواز للنفوذ الإيراني في الخليج العربي، حيث شهدت هذه المنطقة توقيع اتفاقيات للتعاون بين تركيا ومجلس التعاون الخليجي في العام 2008⁶⁷.

ز: تزايد نزعات التكامل الإقليمي بين دول المنطقة

شهدت مرحلة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي بروز نزعات التكامل الإقليمي، ففي الوقت الذي تتطور فيه تجربة مجلس التعاون الخليجي، فإن تركيا قامت بإنشاء منظمة التعاون الاقتصادي الشبيهة بمنظمة التعاون الإقليمي للتنمية، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي بادرت أفغانستان وجمهورية آسيا الوسطى بالانضمام إلى هذه المنظمة. وقد اعتبر الرئيس

التركي عبد الله غول قرار إلغاء الرسوم الكمركية حتى العام 2015 بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي مهماً للغاية بالنسبة إلى تركيا. وتنتظر إيران إلى إنشاء هذه المنظمات وعمليات التكامل الإقليمي بأهمية بالغة للتخلص من العقوبات المفروضة عليها. وتؤيد إيران مشروع نابوكو الذي ينقل الغاز من آسيا الوسطى إلى تركيا والذي سيساهم في انجاز هذا الهدف، فضلاً عن ذلك تنتظر إيران بايجابية إلى خط أنبوب السلام والذي ينقل النفط من أراضيها إلى الهند عبر الأراضي الباكستانية. إن عمليات التكامل الإقليمي إذا ما انضم إليها العراق، ستساعده في الاستفادة من مميزات التبادل التجاري والفوائد الاقتصادية لتحقيق التنمية والاستقرار⁶⁸.

الخاتمة

إن لسياسة حسن الجوار فوائد ليس للعراق فحسب وإنما لتركيا وإيران أيضاً، فهي مفيدة بالنسبة لتركيا لأنها تعزز من الدور الإقليمي التركي ليس في منطقة الشرق الأوسط وإنما في منطقة القوقاز حيث المصالح الإيرانية هناك. إنها تعزز أيضاً من فرص تركيا في الحصول على الفوائد الاقتصادية وتوفر الاستقرار والأمن وتساهم بوصفها انطلاقة لحل مشاكلها مع جوارها الإقليمي أيضاً. أما بالنسبة لإيران فإنها تساعدها في التخلص من العزلة المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة والدول الأوروبية. حيث تمارس الولايات المتحدة ضغطاً على روسيا والصين للموافقة على فرض العقوبات على إيران من قبل مجلس الأمن، بالرغم من دعوة هاتين الدولتين إلى حل قضية الملف النووي الإيراني بالوسائل الدبلوماسية والمفاوضات. وبدون شك، لا يمكن النظر إلى سياسة حسن الجوار تجاه تركيا وإيران بمعزل عن الأخرى بسبب الترابط الديني والجغرافي والاقتصادي والسياسي والأمني بين الدول الثلاث. وإن التقارب بين تركيا وإيران في المرحلة الراهنة يصب في صالح سياسة العراق لحسن الجوار التي هي جزء من كل، إذ أن حسن الجوار تجاه تركيا وإيران هو جزء من سياسة حسن الجوار تجاه الدول العربية، وهي مكتملة لها.

إن اهتمام تركيا وإيران بالعراق أخذ يشكل أولوية لهما خشية من النتائج السلبية التي تتمخض عن الاحتلال الأمريكي للعراق، ومن جانب آخر ينبغي أن ندرك أن التقارب بين تركيا وإيران لا يخفي الجانب التنافسي من معادلة

علاقتهماسواء في الشرق الأوسط أو في القوقاز ، حيث تختلف مصالحهما فضلاً عن الاختلاف الإيديولوجي بينهما. فتركيا لازالت عضو في حلف الأطلسي وتتواجد فوق أراضيها قواعد عسكرية أمريكية، وتسعى الولايات المتحدة إلى توظيف الدور التركي لموازنة الدور الإيراني وحتى مواجهة الدور الروسي المتزايد في المنطقة. كما تسعى الولايات المتحدة في الوقت نفسه إلى تطويق إيران من جميع جهاتها مستخدمة الدور التركي في هذا الاتجاه، فضلاً عن أن تركيا تخشى من إيران نووية وتدعو إلى استخدام الذرة للأغراض السلمية.

إن سياسة حسن الجوار تمنح العراق فرصاً أكثر في سياسته الخارجية وتساعده على تحقيق الاستقرار والازدهار الاقتصادي، إنها بديل عن سياسة الحروب والنزاعات لان الجغرافية والمصالح المشتركة هي التي تحكم العلاقات بين الدول. وان المصالح الاقتصادية هي المصالح الأكبر التي بمقدورها إيجاد إمكانيات للتعاون بين الدول الثلاثة. ولكن المتغيرات الدولية ومتغيرات الجوار الإقليمي ربما لا تسير في صالح استمرار سياسة حسن الجوار. فعلى سبيل المثال إن التغيير في السياسة التركية يجب ألا ينظر إليه على انه تحول جذري في سياسة تركيا الخارجية لان تركيا لا تستطيع أن تخرج عن الثوابت العامة للسياسة التركية التقليدية كالتجربة الكمالية والعلمانية. إنها يمكن أن تعدلها ولكنها لا تستطيع تغييرها كلياً لان الهندسة الاجتماعية لحزب العدالة والتنمية في حقيقتها اشتقاق آخر للهندسة الاجتماعية للكمالية.

شروط نجاح وتطبيق سياسة حسن الجوار:

1. حسن النية.
2. بناء الثقة.
3. الخطاب السياسي الهادئ والمعتدل.
4. الاحترام المتبادل وإيجاد علاقات متوازنة.
5. مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.
6. التعاون وحل النزاعات بالطرق السلمية.

7. ضمان أمن الحدود.
8. إقامة منطقة تجارة حرة بين العراق وتركيا وإيران وتشجيع الاستثمارات التركية والإيرانية في العراق.
9. تطوير العلاقات الثقافية.
10. تشجيع السياحة.

الهوامش

- ¹ د. عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري "الموسوعة السياسية" بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974، ص 242-243.
- ² موسوعة العلوم السياسية- المحرران محمد محمود ربيع و د. إسماعيل صبري مقلد، دولة الكويت 1993-1994 ص 722.
- ³ انظر د. احمد نوري النعيمي "العلاقات العراقية- التركية- الواقع والمستقبل" عمان، دار زهران للنشر، 2009، ص 16.
- ⁴ انظر عبد الرزاق الحسني "تاريخ الوزارات العراقية" الجزء الرابع، بيروت مطبعة العرفان، صيدا، لبنان، 1966، ص 321-330.
- ⁵ عبد الرزاق الحسني "تاريخ الوزارات العراقية" الجزء السابع بيروت مطبعة العرفان صيدا، لبنان، 1966، ص 52-53 و ص 55-56.
- ⁶ د. سموحي فوق العادة "القانون الدولي العام" دمشق، 1960 ص 245-249.
- ⁷ نظام مارديني "تركيا والأكراد بعد انتخابات 2007" شؤون الأوساط العدد (127) خريف 2007، ص 209.
- ⁸ حقي اوغور "تركيا وإيران.. البعد عن حافة الصدام" في "تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج" بيروت، الدار العربية ناشرون 2010، ص 229.
- ⁹ نفيسة كوهنورد، دور وموقع الملف النووي الإيراني بين طهران وأنقرة، شؤون الأوساط، العدد (123) 2006 ص 131.
- ¹⁰ المصدر السابق، ص 131.
- ¹¹ د. وليد رضوان "العلاقات العربية- التركية" بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006، ص 328-329.
- ¹² نظام مارديني "تركيا موقع وادوار" شؤون الأوساط، العدد (123) 2006، ص 171.
- ¹³ نظام مارديني "تركيا الأكراد بعد الانتخابات" مصدر سبق ذكره ص 208.
- ¹⁴ المصدر السابق ص 210.
- ¹⁵ لمصدر السابق، ص 210.
- ¹⁶ المصدر السابق، ص 210-211.
- ¹⁷ المصدر السابق، ص 213.
- ¹⁸ المصدر السابق، ص 214.

- ¹⁹ المصدر السابق، ص 215.
- ²⁰ د. محمد نور الدين "تركيا الصيغة والدور" بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، 2008، ص 286-287.
- ²¹ المصدر السابق، ص 285-286.
- ²² نظام مارديني "تركيا موقع وادوار" مصدر سبق ذكره، ص 175.
- ²³ د. محمد نور الدين "تركيا الصيغة والدور" مصدر سبق ذكره ص 253.
- ²⁴ المصدر السابق، ص 263.
- ²⁵ المصدر السابق، ص 285.
- ²⁶ المصدر السابق، ص 288.
- ²⁷ المصدر السابق، ص 289-290.
- ²⁸ سيد حسين موسوي "إيران والدور التركي في الشرق الأوسط"، شؤون الأوسط، العدد (132) ربيع 2009، ص 10.
- ²⁹ نفيسة كوهنورد، مصدر سبق ذكره، ص 133.
- ³⁰ حقي اوغور "تركيا وإيران.. البعد عن حافة الصدام" مصدر سبق ذكره، ص 231.
- ³¹ المصدر السابق، ص 231.
- ³² المصدر السابق، ص 231.
- ³³ المصدر السابق، ص 233-234.
- ³⁴ جراهام فولر "الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي"، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009، ص 158.
- ³⁵ المصدر السابق، ص 159.
- ³⁶ نفيسة كوهنورد، مصدر سبق ذكره، ص 129.
- ³⁷ المصدر السابق، ص 129-130.
- ³⁸ المصدر السابق، ص 129.
- ³⁹ المصدر السابق، ص 133.
- ⁴⁰ جراهام فولر، مصدر سبق ذكره، ص 158.
- ⁴¹ د. احمد نوري النعيمي "الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط"، عمان، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2010، ص 231-242 وكذلك ص 267-275.
- ⁴² سعيد رفعت "السياسات العربية: حرج من التطرف الإسرائيلي وقلق من النفوذ الإيراني"، شؤون عربية، العدد (138) صيف 2009، ص 7-8.

- 43 المصدر السابق، ص 13.
- 44 المصدر السابق، ص 13.
- 45 المصدر السابق، ص 12.
- 46 المصدر السابق، ص 12.
- 47 بيتر. و. غالبريث "نهاية العراق: كيف تسبب القصور الامريكى في إشعال حرب لانهاية لها"، بيروت، الدار العربية للعلوم، ناشرون 2007، ص 17-19.
- 48 المصدر السابق، ص 21.
- 49 المصدر السابق، ص 21.
- 50 المصدر السابق، ص 20.
- 51 دانيال بايمان "خمسة خيارات أمريكية سيئة للتعامل مع العراق"، دراسات عراقية، أبو ظبي- الإمارات، مركز الخليج للأبحاث، 2005 ص 20-27 وكذلك ص 38.
- 52 المصدر السابق، ص 53-54.
- 53 ريتشارد هاس "حرب الضرورة- حرب الاختيار- سيرة حريين على العراق"، بيروت، دار الكتاب العربي، 2010، ص 313-314.
- 54 افرايم كام "تقييم إسرائيلي للتهديد النووي الإيراني" في: "إسرائيل والمشروع النووي الإيراني"، بيروت، الدار العربية، ناشرون، 2006، ص 129-130.
- 55 المصدر السابق، ص 130.
- 56 كارولين جيليك "إيران النووية والتداعيات الإقليمية" في: "إسرائيل والمشروع النووي الإيراني"، بيروت، الدار العربية، ناشرون، 2006، ص 138-139.
- 57 محمد نور الدين "تركيا والعدوان على غزة: تساؤلات وإجابات"، شؤون الأوسط، العدد (131) شتاء 2009، ص 61.
- 58 نظام مارديني "تركيا: موقع وادوار"، مصدر سبق ذكره، ص 172.
- 59 المصدر السابق، ص 173.
- 60 سعيد رفعت، مصدر سبق ذكره، ص 12.
- 61 سيد حسين موسوي، مصدر سبق ذكره، ص 8-9.
- 62 فيض اللاييف "إيران القوية بين مصالح روسيا وهواجس الغرب"، شؤون الأوسط، العدد (125) ربيع 2007، ص 170.
- 63 محمد نور الدين: تركيا والعدوان على غزة، مصدر سبق ذكره، ص 61.

⁶⁴ ميشال يمينا "من يدفع الولايات المتحدة إلى مهاجمة إيران"، شؤون الأوسط، العدد (125) ربيع 2007، ص 170.

⁶⁵ محرم اكشي "آسيا الوسطى والقوقاز: تأمين جسور الطاقة" مصدر سبق ذكره ص 203-204.

⁶⁶ احمد داود اوغلو "الإستراتيجية التركبية الجديدة"، شؤون الأوسط العدد (116) خريف 2004، ص 144-145.

⁶⁷ حقي اوغور، مصدر سبق ذكره، ص 230-237.

⁶⁸ محرم اكشي، مصدر سبق ذكره، ص 203-207.